مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٣٤**

الأربعاء، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد كوينلان	(أستراليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيبال
	باكستان	السيد أحمد
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هيون
	رواندا	السيد نندوهونغوريهي
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيدة لو فرابي دو إيلين
	لكسمبرغ	السيد مايس
	المغرب	السيد لعسل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير الحادي عشر للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2013/547)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1347869 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

التقرير الحادي عشر للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2013/547)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل سيراليون إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أعرب عن ترحيبي الحار بمعالي السيد سامورا إم. دبليو كامارا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية سيراليون.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ينس آندرس تويبرغ – فراندثن، الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد غييرمو رشينسكي، رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لسيراليون في لجنة بناء السلام والممثل الدائم لكندا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/547، التي تتضمن التقرير الحادي عشر للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون.

أعطي الكلمة الآن للسيد تويبرغ – فراندثن.

السيد تويبرغ – فراندثن (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن الشكر للمجلس على إتاحة الفرصة لي لعرض التقرير الحادي عشر للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2013/547). يبرز التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت في سيراليون خلال الأشهر الستة الماضية، علاوة على إبراز التقدم المحرز صوب إنجاز ولاية المكتب المتكامل، ونقل المهام المتبقية إلى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤.

منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس في آذار/مارس (انظر S/PV.6933)، حدثت تطورات ملحوظة في سيراليون. فقد واصلت الأمم المتحدة وشركاء سيراليون الإنمائيون تقديم الدعم للحكومة في تنفيذ استراتيجيتها الإنمائية الوطنية، المعروفة باسم برنامج تحقيق الرخاء (٢٠١٣-٢٠١٨). وترسي تلك الاستراتيجية الأسس لتحقيق النمو الاقتصادي السريع والمستدام، فضلا عن تحقيق التحول الديمقراطي عبر التركيز على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. وتبلغ التكلفة الإجمالية لذلك البرنامج نحو ٦ بلايين دولار، مع وجود فجوة تمويلية تبلغ أكثر من بليوني دولار. ويقتضي سد تلك الفجوة التمويلية الكبيرة وتحقيق الأهداف التي حددتها الاستراتيجية مزيدا من الدعم الدولي، فضلا عن تعبئة موارد محلية كبيرة عن طريق زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي.

والأهم من ذلك أنه يتطلب من السيراليونيين الملكية الكاملة والإخلاص المطلق والعمل الدؤوب. ومن مفاتيح النجاح في تنفيذ برنامج عمل الحكومة وجود نظم قوية وأطر مؤسسية وقانونية تجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في ظل مسؤولية جيدة من جانب الشركات ومسؤولية اجتماعية.

ومن التطورات المهمة الأخرى في الأشهر الستة الماضية انطلاقُ عملية المراجعة الدستورية، التي طال انتظارها، في

٣٠ تموز/يوليه. ومن دواعي سرورنا أن العملية يقودها ويملكها السيراليونيون، ويبدو ذلك جلياً في تشكيلة لجنة المراجعة الدستورية التي تمثل طليعة عملية المراجعة.

ونثني على الرئيس كروما لدوره القيادي والتزامه بعملية مراجعة دستورية جامعة وشفافة. إن عملية المراجعة فرصة تاريخية لتعزيز المؤسسات الديمقراطية في سيراليون، وترسيخ سيادة القانون وحقوق الإنسان، مما يفضي إلى إنشاء نظام حوكمة حديث وأكثر شمولاً، وتعزيز التنمية الاقتصادية العادلة، وإرساء العدالة الاجتماعية للجميع. ومن شأن ذلك أن يؤدي بدوره إلى زيادة التماسك والوحدة بين السيراليونيين. ولقد تسنى تأمين التمويل لعملية المراجعة من خلال مساهمات حكومة سيراليون، والاتحاد الأوروبي، ووزارة التعاون الدولي بالمملكة المتحدة، والأمم المتحدة.

وبدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أجمع، تمكنت سيراليون من إحراز تقدم كبير، خلال العقد الماضي، في توطيد ما تحقق فيها بشق الأنفس من سلام وتحول ديمقراطي. ومع ذلك تتطلب استدامة تلك المكاسب وتحقيق تطلعات البلد الإنمائية الطموحة استمرار الجهود والالتزام بتعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلد وتمكينها، وتجذير سيادة القانون والحوكمة الديمقراطية. في ذلك الصدد، ينبغي مواصلة إيلاء الانتباه والأولوية لأمور من بينها محاربة الفساد، وكفالة الكفاءة المهنية لقطاع الأمن والقضاء واستقلالهما، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية، لا سيما البرلمان، حتى تتمكن من أداء دورها بفعالية.

ونثني على التزام الحكومة السياسي بمحاربة الفساد، ونخص بالذكر سياسة الرئيس كروما في عدم التسامح مطلقاً مع الفساد. وفي الإطار نفسه، نود أن ننوه بأهمية استمرار دعم جهود لجنة مكافحة الفساد حتى يتسنى لها أن تنفذ ولايتها بفعالية.

للأحزاب السياسية في سيراليون – لا سيما الحزب الحاكم، وهو حزب المؤتمر الشعبي، وحزب المعارضة الرئيسي، وهو حزب شعب سيراليون – دورٌ مهم تطلع به في المحافظة على الديمقراطية المتعددة الأحزاب والنظام التعددي السياسي في البلد وتوطيدهما. ولأجل تلك الغاية، يتعين عليها تسوية الخلافات داخلها وفيما بينها عن طريق الحوار والعمل معاً، ووضع مصلحة البلد فوق كل ما عداها.

وبناءً على طلب المجلس، أكمل المكتب خطةً للانتقال وللخروج، وتقوم الآن بتنفيذها. وتهدف الخطة إلى سحب المكتب بالكامل بحلول ٣١ أيلول/مارس ٢٠١٤، وتتناول كلاً من تنفيذ ما تبقى من ولاية المكتب كما حددها القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣)، ونقل المهام المتبقية إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وفي ذلك الصدد، بعد مشاورات مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري وبعض الشركاء الأخرين، فرغنا من إعداد وثائق برنامجية تغطي الأنشطة الرئيسية في ثلاثة مجالات ذات أولوية، هي المراجعة الدستورية، وإصلاح قطاع الأمن، ومنع نشوب الصراعات. سوف تنفذ تلك الأنشطة خلال العامين إلى الأربعة أعوام المقبلة، وتكفل لها التمويل المصادر الثنائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

كما تسير حسب البرنامج عمليةُ السحب التدريجي وإغلاق العديد من العناصر والمكاتب الميدانية التابعة للبعثة. وكما أشير إلى ذلك في التقرير المعروض على المجلس، فقد أغلقت وحدة الطيران وقسم المؤسسات الديمقراطية التابعين للمكتب. وسيكمل قسم حقوق الإنسان عمله بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وسوف يُحال عمل الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الإنسان إلى مكتب المنسق المقيم. وسيواصل عنصرا المكتب المتبقيان، وهما قسم التوطيد السياسي وتوطيد السلام وشرطة الأمم المتحدة، عملهما، بطاقة مخفّضة، إلى حين إغلاق المكتب.

فيما يتعلق بالفروع الميدانية التابعة للمكتب، فقد أغلق الفرع الإقليمي في المحافظة الشرقية في نيسان/أبريل، أما الفروع

الثلاثة المتبقية فإما أن تغلق أو تحال إلى فريق الأمم المتحدة القطري بنهاية كانون الأول/ديسمبر. وعلى ضوء أهمية مواصلة عمل الأمم المتحدة الميداني، فيشجعني إبداء بعض وكالات الأمم المتحدة رغبتها في أن تؤول إليها المرافق التابعة للمكتب وأن تستمر في التواجد في شتى أقاليم سيراليون. غير أن نطاق عمل تلك الوكالات سوف يعتمد على توافر التمويل.

والأهم من ذلك، أنه، بينما يحرز المكتب تقدماً جيداً في تنفيذ خطة انتقالها وانسحابها، فإن فريق الأمم المتحدة القطري قد عزز من وتيرة عمله للفراغ من إعداد إطار للأمم المتحدة في مجال المساعدات الإنمائية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وسوف يحل الإطار محل استراتيجية المكتب/فريق الأمم المتحدة القطري أو الرؤية المشتركة للأمم المتحدة، وسوف يكون بمثابة استراتيجية للأمم المتحدة لدعم خطة الحكومة لتحقيق الازدهار.

يجري على قدم وساق تطبيق استراتيجية المكتب للانتقال والخروج، ونحن على أتم الاستعداد لإكمال الانسحاب الكامل بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، تعكف سيراليون على إنجاز عملين كبيرين، هما تدشين الخطة الإنمائية للبلد – خطة الحوكمة لتحقيق الرخاء – وعملية الاستعراض الدستوري. هذان المشروعان طموحان، لكنهما ضروريان أيضاً للتنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي لسيراليون وفي التصدي للأسباب الجذرية للصراع كما حددها تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون.

التوقعات كبيرة سلفاً. والنجاح في الوفاء بهذه التوقعات وبناء بلد مزدهر وديمقراطي يتمتع بالسلام ليس مسؤولية الحكومة أو مسؤولية مجموعة بعينها، بل مسؤولية يتقاسمها جميع السيراليونيون، بما في ذلك الأحزاب السياسية في البلد، والمجتمع المدني والزعماء التقليديون وغيرهم. ولذلك فأنا أدعو جميع السيراليونيين إلى تنحية خلافاتهم السياسية جانباً، وتوحيد مصالحهم، والعمل سويةً بروح الوحدة الوطنية من أجل تعزيز التنمية ووضع برنامج التحول الديمقراطي لبلدهم.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى الشعب والحكومة في سيراليون، لا سيما الرئيس أرنيست باي كوروما، على دعمهم المستمر لعمل الأمم المتحدة، لا سيما التنفيذ السلس والجيد التوقيت لخطة انتقال البعثة. كما أود أن أشكر مجلس الأمن على استمرار اهتمامه بسيراليون وبأنشطتنا فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تويبرغ – فراندزن على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير رشينسكي.

السيد ريشنسكي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير جميع أعضاء تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام لإتاحة الفرصة للمثول أمام مجلس الأمن وإحاطته علماً بالحالة في سيراليون.

(تكلم بالفرنسية)

إن من دواعي سروري أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن بصفتي رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام. وأعتزم أن أركز ملاحظاتي على ثلاثة مواضيع، هي التخفيض التدريجي لقوام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون والانتقال إلى تواجد الأمم المتحدة في شكل فريق قطري، وبرنامج حكومة سيراليون لتحقيق الرخاء، ومستقبل مشاركة لجنة بناء السلام.

(تكلم بالإنكليزية)

وكما أشار الممثل التنفيذي للأمين العام، فإن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في طريقه لمغادرة سيراليون في آذار/مارس ٢٠١٤. كما قطعت عملية انتقال

وجود الأمم المتحدة شوطا كبيرا، وثمة خطة واضحة لدى المكتب لنقل المسؤوليات الأساسية تدريجيا إلى أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري. وفي حين أحرزت سيراليون تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة، فستظل بعض التحديات قائمة. ويجسد تخطيط الأمم المتحدة تلك الاحتياجات، فثمة حاجة إلى استمرار الاستثمار في مجالات منع نشوب النزاعات، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان. وإنْ أديرت المراجعة المقبلة للدستور بصورة ناجعة وشاملة، فإن بإمكانها أن تصبح عملية تحويلية، لا سيما إن أحرزت تقدما في تحقيق المساواة بين المرأة والرجل ووضع أساسا جديدا للتخفيف من غلواء السياسات في سيراليون القائمة على أن الفائز يحصل على كل شيء.

وستحتاج تلك المسائل إلى الاهتمام والدعم المستمرين. ويسرني أن أشير إلى أن استجابة الأمم المتحدة وشركاء سيراليون الدوليين حتى الآن إيجابية للغاية. فالأموال إما متاحة أو من المنتظر أن تتوفر لتغطي معظم التكاليف المرتبطة بكل مجال من المجالات الأساسية في العملية الانتقالية. كما نفهم أن صندوق بناء السلام على استعداد لسد بعض الاحتياجات المتبقية من خلال مرفق الاستجابة الفورية التابع له.

وكما أشرنا في إحاطتنا الإعلامية السابقة (انظر S/PV.6933)، فإن لجنة بناء السلام على استعداد للمساعدة في حشد أي موارد إضافية قد تكون مطلوبة.

(تكلم بالفرنسية)

أطلقت حكومة سيراليون رسميا برنامجها لتحقيق الرخاء في تموز/يوليه ٢٠١٣. والاستراتيجية تحدد رؤية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على أساس الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية والنمو الذي يقوده القطاع الخاص. كما يتضمن البرنامج العديد من العناصر المتعلقة ببناء السلام. وعلى سبيل المثال، تتضمن الركيزة السابعة بشأن الحوكمة وإصلاح القطاع العام التزامات بتعزيز جهود مكافحة الفساد وحماية وتوطيد حقوق الإنسان وتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء ومواصلة إصلاح مؤسسات القطاع الأمني الرئيسية وبناء قدرات القطاع العام. وتقترح الركيزة الثامنة سلسلة من المبادرات الهامة لمكافحة العنف ضد المرأة وتحسين التمكين الاقتصادي وزيادة المشاركة في صنع القرار السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحدي المتمثل في بطالة الشباب يبرز في العديد من الركائز الأخرى المخصصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونظرا لهذا التركيز، تعتزم لجنة بناء السلام عقد اجتماع رفيع المستوى في الشهور المقبلة لمناقشة برنامج تحقيق الرخاء وتعزيزه ونشره.

(تكلم بالإنكليزية)

طلب القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣) إلى لجنة بناء السلام أن تستعرض مشاركتها في سيراليون ”بغية تخفيض الدور الذي تضطلع به“. وقد بدأت المناقشات حول تصميم هذه العملية، وهي الأولى من نوعها في لجنة بناء السلام، داخل التشكيلة. وسيُجرى استعراض أولي لبناء السلام في سيراليون في وقت لاحق من هذا العام. وسيجري خلال هذه العملية دراسة التقدم المحرز حتى الآن وتقييم التحديات القائمة وتقييم المجالات التي قد تكون بحاجة إلى دعم إضافي. ولسوف تسترشد بعثة تقنية، تزور سيراليون في وقت لاحق في الخريف بهذه النتائج وستبدأ في تحديد معايير العملية الانتقالية للجنة. ونعتزم بعد ذلك تنظيم زيارة للرئيس في أوائل عام ٢٠١٤. وستتيح تلك الزيارة فرصة ثمينة لمناقشة التقدم المحرز على صعيد انتقال الأمم المتحدة وبرنامج تحقيق الرخاء. وستفيد أيضا في وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق مع حكومة سيراليون بشأن طابع دعم اللجنة ومدته. وسيُترجم هذا التحليل والتخطيط إلى استراتيجية انتقالية للجنة بناء السلام، نعتزم التشاور بشأنها مع مجلس الأمن في أوائل عام ٢٠١٤.

وأخيرا، أود أن أختتم كلامي بملاحظتين. أولا، تمثل العمليات الانتقالية لحظات حرجة خلال عمليات بناء السلام

بعد انتهاء الصراع. فهي يمكن، إما، أن تضع الأسس لتحقيق تقدم مستدام أو أن تخلق تحديات جديدة. ولهذا السبب، يستحق الممثل التنفيذي للأمين العام ينس تويبرغ – فراندزن وفريق الأمم المتحدة القطري ومنظومة الأمم المتحدة عظيم الثناء لإشرافهم الدقيق على العملية حتى الآن.

ثانيا، في وقت يواجه فيه مجلس الأمن تحديات كبيرة، تذكرنا سيراليون بما يمكن تحقيقه. فتوطيد السلام لا يزال مسعى طويل الأجل. وينبغي النظر إلى سحب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام باعتباره تحويلا للدعم الدولي وليس بوصفه ذروته. ومن المهم للغاية أن يواصل المجتمع الدولي تكريس الاهتمام والموارد اللازمة للاستفادة من التقدم المبهر الذي حققه أبناء سيراليون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد رشينسكي على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية سيراليون.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأشكركم على إتاحة الفرصة لوفد بلدي للإسهام في جلسة الإحاطة هذه بشأن الوضع في سيراليون.

وأود بداية أن أعرب، بالنيابة عن فخامة الرئيس إرنست باي كوروما وحكومة وشعب سيراليون، عن تقديرنا العميق لاستمرار الدعم والاهتمام من قبل مجلس الأمن وعموم أعضاء الأمم المتحدة وشركائنا الدوليين في توطيد السلام والأمن في سيراليون، فضلا عن دعم جهودنا لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية.

وأود، على وجه الخصوص، أن أعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام لتقريره الحادي عشر (S/2013/547) عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون للفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣، والذي عرضه باقتدار الممثل التنفيذي للأمين العام، السيد ينس تويبرغ – فراندزن. ونلاحظ مع التقدير العميق عرضه المفيد والذي ركز فيه بشكل رئيسي على عملية مراجعة الدستور التي بدأت مؤخرا وعلى إطلاق برنامج تحقيق الرخاء والدعم المقدم لتنفيذه وسحب مكتب الأمم المتحدة وخريطة الطريق للمرحلة الانتقالية والمسائل المتصلة بالتقدم المحرز في بناء وتوطيد السلام في سيراليون. ونقدر الطريقة الممتازة التي يواصل بها المكتب شراكته وتعاونه مع حكومة وشعب سيراليون في تنفيذ ولايته حتى في الوقت الذي ينفذ فيه انسحابا تدريجيا. والمؤشرات تدل حتى الآن على أنها عملية منظمة.

كما نعرب عن امتناننا لأعضاء تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام من خلال رئيسها، السفير الكندي غييرمو رشينسكي، لاستمرار التشكيلة في إظهار التزام ثابت ودعم قوي لمسعى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في سيراليون. ونشير باهتمام خاص إلى ملاحظاته الثاقبة التي تركز على سحب مكتب الأمم المتحدة والانتقال إلى فريق قطري للأمم المتحدة وبرنامج حكومة بلدي لتحقيق الرخاء ومستقبل عمل لجنة بناء السلام في سيراليون. ونحن نشاطره الرأي ونتفق معه في وجهات نظره التي عرضت بالتفصيل خريطة الطريق لتقليص مشاركة لجنة بناء السلام في سيراليون ونرحب بدعمه لجهودنا في بناء بلد أكثر قدرة على الصمود.

تمشيا مع تحسن الوضع الأمني في البلد، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣) لتمهيد السبيل أمام سحب مكتب الأمم المتحدة في سيراليون. وتنوه الحكومة بسحب المكتب وتدعمه، وكذلك استعراض انخراط لجنة بناء السلام مع البلد باعتباره استجابة للبيئة الأمنية التي تحسنت كثيرا في البلد.

فالتقدم الذي حققناه بشكل جماعي في تحسين السلام والأمن والاستقرار يوفر منطلقا لتنفيذ برنامج تحقيق الرخاء،

الذي يمثل خريطة طريق للوصول إلى مركز البلد المتوسط الدخل والمانح خلال فترة ٢٥ إلى ٥٠ سنة. ومن ثم، فقد دعا الرئيس إرنست باي كوروما في سياق إطلاق برنامج تحقيق الرخاء في ١٢ تموز/يوليه جميع أبناء سيراليون وشركائها في التنمية إلى أن يهبوا جميعا للعمل لدعم هذا الإطار الإنمائي الطموح جدا. وبرنامج تحقيق الرخاء يراعي العلاقة بين التنمية والسلام والأمن والاستقرار. وهو يمثل بالنسبة لنا مسارا متدرجا نحو بناء مستقبل مستدام لسيراليون بعد برنامج التغيير الذي انتهى في العام الماضي.

ويستند هذا الإطار الإنمائي، الذي يمثل الاستراتيجية الثالثة لسيراليون للحد من الفقر، إلى ثماني ركائز مقارنة بالركائز الأربع لبرنامج التغيير. وهذه الركائز هي: تنويع الاقتصاد لتعزيز النمو الشامل؛ وتحسين إدارة الموارد المعدنية؛

والتعجيل بالتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل التنمية البشرية؛ وتحسين القدرة التنافسية الدولية للبلد؛ وضمان وضع استراتيجية أكثر تركيزا للعمالة والعمل؛ وضمان الحماية الاجتماعية؛

وتعزيز الحوكمة وإصلاح القطاع العام؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

واستنادا إلى خبرتنا في تنفيذ برنامج التغيير، بما في ذلك الدروس المستفادة والتحديات المتبقية، فإن برنامج تحقيق الرخاء هو برنامج شامل يسعى إلى معالجة عناصر بناء السلام فضلا عن البرامج المتبقية من سابقه، برنامج التغيير. كما أنه يتفق مع مبدأ ”رؤية واحدة، خطة واحدة“ الوارد في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، في إطار الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال.

ومن المشجع أن نلاحظ أن تقييم الهشاشة الأخير لسيراليون، يكشف عن تراجع في الصورة العامة للفقر، من ٦٦,٤ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٥٢,٩ في المائة عام ٢٠١١. وتشير أيضا، تقديرات أولية لصندوق النقد الدولي إلى أن اقتصاد سيراليون يسير على الطريق الصحيح لتحقيق نمو متوقع يصل إلى ١٣,٣ في المائة، حيث يرتفع إنتاج قطاعات التعدين والزراعة والبناء والصناعات التحويلية والخدمات. ومكن أداء الاقتصاد الكلي المستقر في النصف الأول من عام ٢٠١٣ من المحافظة على هذه الوتيرة. يجب أن يكون هذا التحسن حافزا وعاملا مشجعا لنا كدولة ولشركائنا من أجل بذل المزيد من الجهود، من خلال الاستثمار في برنامج سيراليون لتحقيق الرخاء، والبلد حاليا بصدد إبرام اتفاق برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي ينسجم مع الطموحات المعلنة لبرنامج تحقيق الرخاء.

وتظل سيراليون ملتزمة التزاما ثابتا بمكافحة الفساد، ومكافحة الفقر، والاتجار غير المشروع ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي هي ظواهر تعاني منها منطقتنا دون الإقليمية.

لقد واصلنا تحقيق نجاحات فيما يخص حماية حقوق الإنسان. وقطعنا أشواطا كبيرة فيما يخص تهيئة بيئة مستقرة وآمنة للاستثمار لإحداث الثروة وتوليد فرص العمل لشبابنا. وجرى اتخاذ مجموعة من المبادرات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لتعزيز دور المرأة وبروزها في مجال صنع القرار.

ولا تزال الجهود الرامية إلى معالجة مسائل تمكين الشباب والبطالة في صميم برنامج تحقيق الرخاء. وقد قمنا بعدد من التدخلات، بما في ذلك إنشاء وحدة وطنية للخدمات التطوعية، وإشراك الشباب في القطاع الزراعي وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة العمل. وتتفاوض الحكومة أيضا مع شركائنا الدوليين لتفعيل إنشاء قرية تنمية مهارات الشباب، التي تهدف إلى إعداد الشباب للعمل في القطاع الخاص.

إننا نحرز تقدما مطردا فيما يخص تعزيز آليات التنسيق بين وزارة شؤون الشباب المنشأة حديثا، واللجنة الوطنية للشباب. إننا نرحب بدعم فريق الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

ولا نزال نعول على التشكيلة القطرية لسيراليون التابعة للجنة بناء السلام، وعلى جميع الشركاء فيما يخص تنفيذ برنامج تحقيق الرخاء، مع الإشارة بوجه خاص إلى عناصر بناء السلام، بما في ذلك النهج الإقليمي لبناء السلام، واستعراض مشاركتها وتقليص دورها. إننا نثني في ذلك الصدد، على العمل الجيد للغاية للجنة بناء السلام وشركائنا الإنمائيين. وأود أن أحث جميع الأعضاء على مواصلة دعم عملية التنمية من خلال التمويل الميسر، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ودعم المؤسسات التعليمية ومؤسسات الحوكمة الرئيسية، بما في ذلك من خلال توسيع سوق العمل وإتاحة المزيد من الفرص الاقتصادية للشباب.

في ٣٠ تموز/يوليه، افتتح الرئيس كوروما أعمال لجنة مراجعة الدستور، من أجل الإشراف على عملية مراجعة دستور عام ١٩٩١. ولدى اللجنة قاعدة عضوية واسعة النطاق، مستمدة من جميع الأحزاب السياسية المسجلة والمجتمع المدني والمؤسسات الديمقراطية مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سيراليون، واللجنة الوطنية للانتخابات ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، واللجنة الوطنية للشباب، والمجلس الوطني لرؤساء القبائل، والاتحاد الوطني للطلاب، ونقابة المحامين في سيراليون، ورابطة الصحفيين في سيراليون.

إن الهدف من تلك العملية، كما أشار إلى ذلك الرئيس كوروما في ملاحظاته الافتتاحية، هو صياغة دستور مناسب للشعب وسهل للفهم والمتابعة، ويتسم بالشمول ويعكس وحدة البلد مع تنوعه. كما ترمي العملية أيضا إلى الاستفادة من الدروس المستخلصة من التاريخ الدستوري للبلد، بغية تحقيق تجديد وتنشيط البلد، والاستفادة من أفضل الممارسات الدستورية الدولية.

وقد شرعت اللجنة في إجراء مشاورات عامة في جميع أنحاء البلد باستخدام وسائل التوعية الواسعة النطاق من أجل ضمان تحقيق أكبر قدر من مشاركة مواطني سيراليون في هذه العملية. وفي نهاية العملية، ستقدم اللجنة توصياتها إلى الحكومة للحصول على الموافقة البرلمانية. وسيعقب ذلك إجراء استفتاء وطني. وقد وافقت الأمم المتحدة وشركاؤنا الدوليون على تقديم الدعمين التقني والمالي لتلك العملية.

فيما يخص الأمن الداخلي، يجري التحقيق مع ستة أفراد من القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، بسبب عقدهم المزعوم لاجتماع سري وغير قانوني في ثكنة عسكرية في مدينة ميكيني الواقعة في المقاطعة الشمالية. وسيجري الإعلان عن النتائج التي توصل إليها التحقيق عند انتهائه. ومع ذلك، لا تزال الحالة الأمنية العامة في البلد تحت سيطرة محكمة.

لقد بلغ مرحلة متقدمة برنامجُ إصلاح القطاع الأمني الذي يرمي إلى إعادة تدريب قواتنا المسلحة وتعزيز القدرة المؤسسية لجهازنا الأمني بصورة مستمرة. ويقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، الدعم التقني من أجل إنشاء اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة، وهي مسألة ستعرض على البرلمان عما قريب للموافقة عليها.

كما قمنا بنجاح أيضا، بحل النزاع الذي طال أمده على ينغا الواقعة على الحدود مع جمهورية غينيا الشقيقة، من خلال الوسائل الدبلوماسية.

وأود أن أختتم كلمتي بالثناء على الممثل التنفيذي للأمين العام، السيد ينس آندرس تويبرغ – فراندزن، وموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ووكالات الأمم المتحدة، ولجنة بناء السلام، والصناديق، والبرامج، والشركاء الدوليين والإقليميين الآخرين على عملهم وتعاونهم

مع حكومة سيراليون، فيما يخص دعم جهودنا لتوطيد السلام والأمن في البلد، ودعم تطلعاتنا الإنمائية. وإننا نقف على أهبة الاستعداد لمواصلة التعاون مع المكتب، ولجنة بناء السلام، وشركائنا الدوليين فيما يخص ضمان الانتقال السلس إلى نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة على قائمة المتكلمين، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشة الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.